البركاني في لقاء مع سفراء الاتحاد الاوروبي:

المؤتمر يحترم قرارات رئيس الجمهورية

الاطــراف الساعية للوقيعة بين الرئيس والمؤتمر لن تنجح

على سفراء الدول الراعية للمبادرة الضغط على المشترك لتنفيذ ماتبقى من المرحلة الاولى

سفير الاتحاد الاوروبي: المجتمع الدولي ينظر للمؤتمر كقوة فاعلة لايمكن تجاوزها

جدّد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام التزام وحرص المؤتمر الشعبي العام وحلفائه على تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة دون انتقاء أو نقصان.. وقال البركاني في اجتماع مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي بمقر اللجنة الدائمة للمؤتمر إن المؤتمر يحترم قرارات رئيس الجمهورية المشير عبد ربه منصور هادي على الرغم أن المؤتمر ليس له علم بها من قبل وتخدم طرف واحد فقط.

علي الشعباني - ماجد عبدالحميد

وأكّد بأنه لم يتم التشاور مع المؤتمر وأحزاب التحالف كطرف أساسي في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، أو التوافق حول أي من تلك القرارات.

وأشار إلى وجود أطراف تحاول أن توجد الوقيعة بين الرئيس عبد ربه منصور هادي، والمؤتمر الشعبي العام ولكنها لن تنجح في ذلك لأن الرئيس هادي هو من قيادات المؤتمر البارزة والرجل الثاني فيه وأمينه العام. منوهاً إلى أن المؤتمر لا يقف ضد قرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ودعا السفراء إلى العمل على تنفيذ الآلية في مرحلتها الأولى كون ما تبقّى من المرحلة الأولى هو أهم ما تضمنته تلك المرحلة وهو يتعلق بأمن الناس واستقرارهم وعودة الأوضاع إلى طبيعتها ويعمل على التئام القوات المسلحة ويزيل المعاناة عن المواطنين الذين يعانون من تواجد الميليشيات والقوات في الشوارع والأحياء بما يهيّئ للدخول بالمرحلة الثانية والحوار الوطني الجاد والصادق كما حدّدته الآلية وأن الحوار إذا ما أعد له إعداداً جيداً سيحقق الأهداف المرجوة منه.كما أطلع السفراء على حجم المخالفات التي يمارسها اللقاء المشترك وشركاؤه من الناحية العسكرية والأمنية أو إصدار القرارات بتعيين من قبل وزرائهم المخالفة للقوانين وبعيداً عن التوافق وبانفراد تام من الوزراء مستهدفين من ذلك عناصر المؤتمر الشعبي العام في الوزارات التي يشغلها وزراء من المشترك وشركائه.

وزراء المشترك يقصون عناصر المؤتمر من الوزارات التي يديرونها

وقال الأمين العام المساعد للمؤتمر إن إعلام المشترك مازال إعلاماً عدائياً ويسيئ للمؤتمر الشعبي العام وقياداته وهو لا يدل على التوافق ولا يعمل في خدمته وأن التهدئة الإعلامية أمر في غاية الأهمية.

وأكّد على أهمية تشكيل لجنة تفسير آلية المبادرة لأهمية ذلك لكي لا يكون هناك فهم مختلف لدى الأطراف حول مضمون المبادرة والآلية وكذلك لجنة الحوار الوطني ولجنة الحوار مع الشباب بما يضمن مغادرتهم الساحات ومشاركتهم بالحوار وإعطاء فرصة للحكومة والمتحاورين لإنجاز المهام المحددة في الآلية.

وكان السفراء قد أكّدوا على أهمية عمل الأطراف على تنفيذ الآلية والمبادرة تنفيذاً كاملاً وتعاونهم مع فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي واحترام القرارات الصادرة عنه والتهيئة للحوار الوطني.

وأشار سفير الإتحاد الأوروبي ميكيلية سيرفونة دورسو إلى أن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي ينظر إلى المؤتمر الشعبي العام كقوة سياسية فاعلة في الساحة وتحظى بتأييد وقوة شعبية كبيرة، ولا يمكن تجاوزها.

وقال إن المؤتمر الشعبي العام يمتلك أفضل الخبرات والكفاءات القادرة على رفد مؤسسات الدولة بالكوادر المؤهّلة والجيدة.

وعبّر المبعوث الأوروبي لدى اليمن عن مخاوف المجتمع الدولي من تنامي أنشطة تنظيم القاعدة والجماعات المتطرّفة في بعض المناطق اليمنية.

مجدّداً حرص ودعم الاتحاد الأوروبي لكافة الأطراف السياسية اليمنية للعمل على إنجاح التسوية السياسية وإخراج اليمن من أزمته بناءً على ما تم الاتفاق عليه في المبادرة الخليجية.

لم يتم التشاور مع المؤتمر وأحزاب التحالف حول القرارات الصادرة

وأشار دورسو إلى أن الدول المشرفة على تنفيذ المبادرة الخليجية ستواصل لقاءاتها مع بقية الأطراف السياسية خلال الأيام القادمة لبحث سبل السير في عملية تنفيذ المبادرة الخليجية والانتقال من المرحلة الأولى للمبادرة إلى المرحلة الثانية بعد الانتهاء من كافة بنود المرحلة الأولى.

وتساءل سفير الاتحاد الأوروبي عمّا يشاع من أن هناك معارضة لقرارات رئيس الجمهورية لأن ذلك لا يخدم العملية السياسية والحوار ومخرجاته. وعلّق بعض السفراء وأعضاء اللجنة العامة على النقاشات حيث أكّد الجميع على أهمية التواصل المستمر والتعاون الكامل بما يحقق الأمن والاستقرار ونجاح العملية السياسية في اليمن ويخدم تطلّعات الشعب اليمني.

حضر اللقاء من جانب المؤتمر الشعبي العام كل من عارف الزوكا عضو اللجنة العامة رئيس دائرة الشباب والطلاب، وحسين حازب عضو اللجنة العامة، وأحمد الصوفي سكرتير رئيس المؤتمر، ومجيب الآنسي نائب رئيس الدائرة السياسية، وعبد الرحمن جحاف نائب رئيس الدائرة التنظيمية، وعبد الاله أبو غانم مساعد رئيس الدائرة السياسية، وسالم سلمان.

فيما حضر من جانب سفراء الاتحاد الأوروبي كل من السفير الهولندي، والسفير الفرنسي، والقائم بأعمال السفير الإيطالي، ونائبي سفراء بريطانيا وإيطاليا، ونائب سفير الاتحاد الأوروبي.

المؤتمر ينتصر للفقراء والمزارعين ويسقط جرعة الديزل

صوّت مجلس النواب في جلسته المنعقدة السبت برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي وبالإجماع على رفض رفع سعر مادة الديزل بعد أن أجرى نقاشاً حول هذا الموضوع.

واعتبر المجلس أن رفع الزيادة في مادة الديزل له تأثير سلبي على المزارعين ووسائل النقل وجوانب أخرى ذات صلة بمادة الديزل وحياة المواطنين.

وكانت شركة النفط أعلنت عن أسعار المشتقات النفطية الجديدة وبسعر ٢٥٠٠ ريال لـ "دبة" البنزين "٢٠ لتراً" و٢٠٠٠ ريال للديزل، ولكن أمام رفض كتلة المؤتمر والمزارعين والعاملين بوسائل النقل تم افشال تلك الجرعة القاتلة.. وبهذا تكون أسعار البنزين قد انخفضت من ١٧٥ ريالاً للتر الواحد إلى ١٢٥ ريالاً وارتفع سعر الديزل والكيروسين إلى ١٠٠ ريال للتر الواحد.

وجدّد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر رئيس الكتلة البرلمانية وقوف كتلة المؤتمر ضد رفع سعر الديزل الذي أكّد أنه خط أحمر وقف ضده أمام كل الحكومات السابقة- بينها مؤتمرية، وأعرب عن استعداد المؤتمريين رفض موازنة الدولة التي تحدّى أن تكون تضمّنت موازنتها رفع أسعار المشتقات النفطية.وأضاف إذا اشتملت الموازنة الرفع فليلعننا الناس على باب البرلمان إن وافقنا عليها.. مشيراً إلى أن اليمنيين عانوا طيلة الأربعة عشر شهراً الماضية كثيراً، مطالباً بعدم مكافأتهم بالتأثير على معيشتهم برفع سعر الديزل.

واتّهم البركاني الإصلاح بمساعدة الحكومة في ذبح الشعب من الوريد إلى الوريد. معلناً براءته من رفع سعر مادة الديزل.

وكانت حكومة الوفاق التي يرأسها اللقاء المشترك اعلنت عن جرعة جديدة بزيادة أسعار المشتقات النفطية.وقال مصدر حكومي إنه سيتم توحيد أسعار المشتقات النفطية بين مختلف المحافظات والجهات حيث تباع مادة الديزل للمصانع بأسعار مختلفة عما يباع للمستهلكين الآخرين، وكذلك يباع لتر البنزين في عدد من المحافظات بـ٧٥ ريالاً، وهو السعر السائد قبل رفع سعره في أغلب محافظات اليمن إلى ١٧٥ ريالا إبان الأزمة السياسية السنة الماضية.

وكان رفع سعر البنزين يومها ناجماً عن تزويد السوق اليمني ببنزين خال من الرصاص، لجأت حكومة تصريف الأعمال آنذاك برئاسة الدكتور علي محمد مجور لاتخاذه كإجراء مؤقت عبر استيراد البنزين الخالي من الرصاص بهدف حل مشكلة شحة المشتقات التي عاناها اليمنيون نتيجة تفجير أنابيب النفط، وتعطيل مصفاة عدن وأعمال التقطعات، وحلاً لمشكلة التهريب والأسواق السوداء التي ظهرت نتيجة الأزمة السياسية.

وتشير المعلومات الرسمية الى أن مادة الديزل تستحوذ على ٧٠٪ من دعم الدولة المخصّص للمشتقات النفطية في السوق المحلي.

وقدّرت موازنة الدولة للعام الجاري دعم المشتقات النفطية بـ ٣٠٨ مليارات ريال، مقارنة بحوالي ٢٠٦ مليارات العام الماضي. غير أن الزيادة الأخيرة للدعم ليست حقيقية نظراً لاحتساب سعر البرميل بـ ٧٥ دولاراً بفارق عشرين دولاراً عن احتسابه في موازنة السنة المنصرمة، إضافة لاحتساب سعر الدولار بـ ٢٠٠ ريال العام الفائت، فيما احتسبته موازنة هذه السنة بـ ٢٢٠ ريالاً، وفقاً للبيان المالي لموازنة ٢٠١٢م..

وحمّل خبراء اقتصاديون حكومة باسندوة مسئولية تداعيات ذلك القرار الذي يثقل كاهل المواطنين ويفاقم من معاناتهم ويدمر بشكل بشع القطاع الزراعي ويقتل المزارعين ويضاعف أسعار كل المواد من خلال وسائل النقل.

واعتبروا هذا القرار كارثياً بحق الشعب ويستهدف قتل المزارعين وزيادة إفقار لمحدودي الدخل ويقود البلاد الى الانهيار كون زيادة أسعار الديزل تعتبر إعلان حرب على المزارعين والفئات التي تحتاج الى دعم الحكومة وليس الى محاربتهم بهذه السياسات القاتلة.

هذا وكان ملاّك المخابز والأفران والاتحادات التعاونية والزراعية توعدوا بتنظيم فعاليات احتجاجية تصل حد الإضراب عن العمل تنديداً بقرارات حكومة الوفاق المتعلّقة برفع أسعار المشتقات النفطية وخاصة مادة الديزل.

واستنكر عدد من ملاّك المخابز والأفران والمزارعون الجرعة السعرية التي قالوا إنها سوف تنعكس سلباً على أسعار السلع الغذائية الأساسية المرتبطة بمعيشة المواطن.

ويذكر أن قرابة ٢٠٠٠ مخبز تعمل في أمانة العاصمة تستهلك يومياً قرابة ٤٠ ألف لتر من الديزل..واعترضت جمعيات زراعية على القرار الحكومي مؤكدة في بيان وزعته على أعضاء مجلس النوّاب أن القرار يضر بالمزارعين التي قالت إنهم يمثلون ٧٠٪ من سكان اليمن.

وطالبت الجمعيات بتعويض المزارعين على الأضرار التي لحقت بهم مهددة بمقاضاة الحكومة في حال عدم الاستجابة.